

Distr.: General
18 December 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٣٥ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأداء الثاني المقدم من الأمين العام عن الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/72/606). واجتمعت اللجنة الاستشارية خلال نظرها في التقرير بممثلين للأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها برودود خطية وردت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢ - ويستند المستوى النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى النفقات الفعلية للأشهر الـ ٢٢ الأولى من فترة السنتين، والاحتياجات المتوقعة للشهرين الأخيرين، والتغيرات في معدلات التضخم وأسعار الصرف وتعديلات تكلفة المعيشة.

٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المستوى النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات لفترة السنتين يمثل زيادة صافية قدرها ٤٦,٩ مليون دولار مقارنة بالاعتماد المنقح وتقدير الإيرادات اللذين وافقت عليهما الجمعية العامة في قراراتها ٢٧٢/٧١ ألف و٢٧٣/٧١. وتقدر النفقات المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ ٦٨١,٦ مليون دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٦١,٤ مليون دولار مقارنة بالاعتماد المنقح البالغ ٦٢٠,٢ مليون دولار^(١). وتقدر الإيرادات المتوقعة بمبلغ ٥٥٣,٧ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٤,٥ مليون دولار عن تقديرات الإيرادات المنقحة البالغة ٥٣٩,٢ مليون دولار (انظر A/72/606، الجدول ١).

(١) يزيد الاعتماد المنقح بمبلغ ١٥٩,٥ مليون دولار على الاحتياجات المنقحة تحت أبواب النفقات في أول تقرير أداء قدمه الأمين العام (A/71/576)، مما يعكس المبالغ المعتمدة في وقت لاحق في قرارات الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ ألف و٢٧٣/٧١.



٤ - وتعكس الزيادة الصافية البالغة ٤٦,٩ مليون دولار الآثار المجتمعة الناجمة عما يلي: (أ) الالتزامات المعقودة بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٧٠ بشأن المصروفات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وبشأن قرارات أجهزة تقرير السياسات (٣٧,٨ مليون دولار) والتغيرات في تكاليف الوظائف وتعديلات أوجه الإنفاق الأخرى على أساس الاحتياجات الفعلية والمتوقعة (٣,٣ مليون دولار)؛ (ب) والتخفيضات المتوقعة نتيجة للتغيرات في معدلات التضخم (٤,٥ ملايين دولار) وأسعار الصرف (٢,٢ مليون دولار) وزيادة في الإيرادات (٥,١٤ مليون دولار) (المرجع نفسه، الجدول ٢).

٥ - ويقدم في تقرير الأمين العام تحليل للنفقات المتوقعة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ حسب أبواب الميزانية وفئة الإنفاق والعامل المحدد الرئيسي (سعر الصرف، والتضخم، والمصروفات غير المنظورة والاستثنائية وقرارات أجهزة تقرير السياسات، وشغل الوظائف وتغييرات أخرى) (المرجع نفسه، الجداول البيانية ١-٣).

٦ - ويطلب الأمين العام أن تحيط الجمعية العامة بتقريره وأن توافق على التقديرات المنقحة لأبواب النفقات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ البالغة ٣٠٠ ٦١٥ ٦٨١ ٥ دولار، على النحو المبين في الجدول ٣ من تقريره، وعلى تقديرات الإيرادات ذات الصلة البالغة ٦٠٠ ٦٧٥ ٥٥٣ دولار، على النحو المبين في الجدول ٩.

عرض المعلومات

٧ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام يمثل تحسنا مقارنة بالتقارير المقدمة في فترات السنتين السابقتين من حيث مستوى التفاصيل المقدمة، وتحليل الفروق بين النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية وعرض المعلومات في شكل بياني (انظر، على سبيل المثال، A/72/606، الأشكال العاشر والثاني عشر والرابع عشر).

٨ - ويقترح الأمين العام في هذا الصدد، في إطار مبادرته الأخيرة للإصلاح الإداري وبغية زيادة الشفافية وتحسين الإبلاغ، تقديم المعلومات عن النفقات المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف وفقا لتبويب أكثر تفصيلا والإبلاغ بقدر أكبر من التفصيل عن الفروق الكبيرة بين النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية (انظر A/72/492/Add.1، الفقرة ٥٢). وتشير اللجنة الاستشارية في تقريرها ذي الصلة عن الموضوع إلى توصياتها السابقة التي قدمتها في سياق استعراضها مقترحات الميزانية وتقارير الأداء بضرورة أن تتاح تلك المعلومات عن آخر فترة مالية منتهية، بحجة أن ذلك ينبغي أن يؤدي إلى تحسين إثبات الاحتياجات من الموارد لفترة الميزانية اللاحقة وأن يسمح باتخاذ قرارات تستند إلى مزيد من المعلومات بشأن توزيع الموارد (انظر A/72/7/Add.24، الفقرة ٥٧). وتنوه اللجنة بالجهود التي يبذلها الأمين العام في عرض تقرير أداء أفضل وتشجعه على مواصلة جهوده الرامية إلى تقديم تقارير أداء تنطوي على تحسين التحليل وتفاصيل طريقة العرض في المستقبل.

٩ - ويشير الأمين العام في تقريره أيضا إلى أن الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تمثل أول فترة سنتين كاملة يُسجّل فيها تنفيذ الميزانيات في نظام أوموجا الذي يتسم بإمكانيات الإبلاغ الأكثر تفصيلا عن النفقات، في حين أن ميزانية الفترة نفسها اعتمدت في إطار النظام القديم، أي نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وبناء على ذلك، لا تسجل بعض النفقات أو يبلغ عنها في إطار فئة الإنفاق التي أقرت فيها في الميزانية، ولا سيما تحت بند التكاليف التشغيلية (انظر A/72/606، الفقرة ٤٠). وفي التقرير، يهدف

تفسير الفروق حسب فئة الميزانية إلى التمييز بين الفروق الناجمة عن مواءمة الميزانية (المعدة في نظام المعلومات الإدارية المتكامل) مع تسجيل النفقات حسب طبيعتها (المبلغ عنها في أوموجا) وتلك المتعلقة بالفروق بين الاحتياجات المدرجة في الميزانية والتقديرات المنقحة (المرجع نفسه، الفقرة ٤١). ويدرج في الفقرة ٧٢ من التقرير موجز الفروق الناتجة عن مواءمة الميزانية مع تسجيل النفقات حسب طبيعتها الفعلية. ويرد مزيد من التعليقات على تلك الفروق في الفقرات ٢٥ و ٢٩ و ٣٠ أدناه.

١٠ - وفيما يتعلق باتجاهات الإنفاق العامة على مر الزمن، زوّدت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات عن مستوى الاعتمادات وعن الإيرادات والنفقات الفعلية لفترات السنتين من الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر المرفق أدناه). وتلاحظ اللجنة أن المستوى الإجمالي للنفقات النهائية ازداد في كل فترة من فترات السنتين بين الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بزيادة نسبتها ٣٧ في المائة خلال تلك الفترة، من ٤,١٥ بلايين دولار إلى ٥,٦٩ بلايين دولار. وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يقدر أن يبلغ مستوى النفقات المبلغ عنها في تقرير الأداء الثاني ٥,٦٨ بلايين دولار، مما يمثل انخفاضاً قدره ٧ ملايين دولار (أو ٠,١ في المائة) مقارنة بالنفقات النهائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الانخفاض في النفقات يعكس تخفيضات في النفقات الفعلية للبعثات السياسية الخاصة والبنود غير المتكررة، مثل البنود المتعلقة بدعم بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا. وترى اللجنة أن تحليلاً أكثر تفصيلاً لاتجاهات الإنفاق العامة على مر الزمن يمكن أن يقدم في تقارير الأداء المقبلة، إلى جانب تفسيرات للتغيرات في تلك الاتجاهات.

١١ - وفيما يتعلق بالنفقات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن تقرير الأمين العام يتضمن تخفيضات للنفقات تبلغ ٩,٢ ملايين دولار، تتألف من ٦,٦ ملايين دولار تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى؛ و ٢,٧ مليون دولار فيما يتعلق بمصروفات التشغيل العامة؛ و ١,٥ مليون دولار تحت بند تحسين أماكن العمل، تقابلها زيادات تبلغ ١,٦ مليون دولار، تتعلق في المقام الأول بالخدمات التعاقدية (انظر الفقرة ١٧ أدناه).

ثانياً - أبواب النفقات

١٢ - يرد في الجدول أدناه موجز للتغيرات العامة في التقديرات في إطار أبواب نفقات الميزانية.

موجز التغيرات في إطار أبواب النفقات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المصروفات غير المنظورة	التغيرات في شغل	والاستثنائية وقرارات	الوظائف	أجهزة تقرير السياسة	والتغيرات الأخرى	التقدير المنقح	الاعتماد المنقح	أسعار الصرف ^(١)	التضخم
٣٧٨٠١,١	(٤٥٢١,٤)	٣٠٢٨٨,١	٥٦٨١٦١٥,٣	٥٦٢٠٢٢١,٦	(٢١٧٤,١)				

(أ) بما في ذلك خسائر قدرها ١٠,٥ ملايين دولار ناشئة عن عقود الشراء الآجل.

التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم

١٣ - ترد تفسيرات للمتطلبات المتعلقة بالتغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم في الفرع ثانياً-ألف من تقرير الأمين العام. ويبين الجدول ٤ من التقرير توزيع الزيادات والانخفاضات في التقديرات بسبب التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم بحسب مركز العمل. وترد تفاصيل أسعار الصرف المدرجة في الميزانية والمتحققة لجميع مراكز العمل في الجدولين البيانيين ٤ و ٥ من التقرير. وترد ملاحظات إضافية في آخر تقرير أعدته اللجنة الاستشارية عن التقديرات المنقحة: آثار التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم (انظر A/72/7/Add.36).

١٤ - ويشير الأمين العام إلى أن التسويات المتعلقة بالموارد من الوظائف لعام ٢٠١٧، من حيث معدلات التضخم وأسعار الصرف، تستند إلى التجربة الفعلية في عام ٢٠١٧ مقارنة بالمعدلات المعتمدة في الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وبالنسبة لعام ٢٠١٦، تستند التسويات إلى التجربة الفعلية لعام ٢٠١٦ مقارنةً بأسعار الصرف ومعدلات التضخم التي أقرت في الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ والتي تتضمن توقعات للشهرين الأخيرين من عام ٢٠١٦. ويشير كذلك إلى أنه عند تقدير أثر تقلبات أسعار الصرف التي شهدتها عام ٢٠١٧، استُخدمت الأسعار الفعلية للأشهر من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر، مع تطبيق سعر صرف شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ على شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وأن الانخفاض في الاحتياجات في تلك الفئة يُعزى إلى أسعار صرف دولار الولايات المتحدة المواتية مقابل عدد من العملات (٢,٢ مليون دولار) وإلى انخفاض في مستوى التضخم (٤,٥ ملايين دولار) (انظر A/72/606، الفقرات ٧-٩ والجدول ٤).

تجربة استخدام الشراء الآجل وممارسات العرض ذات الصلة

١٥ - قررت الجمعية العامة في الجزء التاسع من قرارها ٢٧٤/٦٩ استخدام أسعار الصرف الآجلة في إعداد تقديرات الميزانية، بدءاً بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويقدم الأمين العام في الفقرات ٢١-٢٧ من تقريره معلومات عن تجربة الأمانة العامة في استخدام عقود الشراء الآجل حتى تاريخه^(٢). ووفقاً لما ذكره الأمين العام، فبالنظر إلى ضعف دولار الولايات المتحدة مقابل الفرنك السويسري في عام ٢٠١٦، أدى استخدام العقود الآجلة لشراء الفرنك السويسري إلى حدوث فرق موجب قدره ١١,٦ مليون دولار بين الأسعار الآجلة المتعاقد عليها وبين أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة. وفي المقابل، أدت نتائج تجربة عام ٢٠١٧ إلى فرق سالب قدره ١٠,٥ ملايين دولار. وفي ما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إجمالاً، يبلغ صافي الفرق الموجب الذي يُعزى إلى عقود الشراء الآجل ١,١ مليون دولار. ويشير التقرير إلى أن تجربة عام ٢٠١٧ تظهر الحاجة إلى تحديد أسعار آجلة لموعد أقرب إلى تاريخ التنفيذ، وأفضل وقت لذلك هو كانون الأول/ديسمبر من السنة السابقة لتنفيذ العقود الآجلة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٧).

١٦ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الفائدة الرئيسية المستمدة من استخدام أسعار الصرف الآجلة هي القدرة على التنبؤ التي تُتاح في عملية وضع الميزانية (انظر A/70/619، الفقرة ١١). وفي حين لا تعترض اللجنة على تحديد الأسعار الآجلة في أقرب وقت ممكن من تاريخ تنفيذ العقود

(٢) تعرّف بأنها أداة مالية تحدّد بشكل مسبق أسعار صرف العملة الأجنبية المزمع شراؤها مستقبلاً.

العاجلة، فإنها تشدد على أهمية اعتماد نهج متسق بمرور الوقت، يحدد فيه تاريخ شراء ثابت للدخول في العقود الآجلة.

النفقات غير المنظورة والاستثنائية

١٧ - يسرد الجدول ٧ من التقرير التزامات بلغ مجموع قيمتها ٢٤ مليون دولار أبرمت بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٧٠. ومن ذلك المبلغ، يتعلق بمبلغ ١٤ مليون دولار بنفقات بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، أُذن به بموافقة اللجنة الاستشارية. وتتصل هذه الالتزامات بأبواب الميزانية ٣ و ٨ و ١٦ و ٢٤ و ٣٦ وتشمل الالتزامات التي أُذن بها الأمين العام وتلك التي أُذن بها الأمين العام بموافقة اللجنة. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بجدول يبين النفقات غير المنظورة والاستثنائية البالغة ٢,٨ مليون دولار التي وافق عليها الأمين العام بحكم السلطة المخولة إليه.

قرارات أجهزة تقرير السياسات

١٨ - تتعلق المصروفات الإضافية الناشئة عن قرارات أجهزة تقرير السياسات بما يلي: (أ) إعانتان قدرهما ١١ مليون دولار و ٢,٨ مليون دولار، أُذنت بهما الجمعية العامة في الجزأين الثاني والثالث من قرارها ٢٧٢/٧١، في إطار الباب ٨، الشؤون القانونية، للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا ومحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، على التوالي (انظر A/72/606، الفقرتان ٣٠ و ٣١)؛ (ب) استخدام السلطة التقديرية المحدودة لتنفيذ الميزانية التي أُذنت بها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٧٠ ألف بمبلغ ٤٥٥ ٣٠٠ دولار لتغطية تكاليف أربع وظائف مؤقتة في مكتب المدافع عن حقوق الضحايا للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقد مولت احتياجات المكتب عن طريق الاستفادة من أوجه النقص في الإنفاق التي تم تحديدها من اعتمادات البعثات السياسية الخاصة (المرجع نفسه، الفقرات ٣٢-٣٥). وترد أحدث الملاحظات والتوصيات الصادرة عن اللجنة بشأن استخدام السلطة التقديرية المحدودة لتنفيذ الميزانية في تقريرها A/72/7/Add.30.

التغيرات في شغل الوظائف والتغيرات الأخرى

١٩ - تشمل التغيرات تحت بند التغيرات في شغل الوظائف والتغيرات الأخرى ما يلي: (أ) الفرق بين معدلات الشغور المتحققة والمعدلات المفترضة في الاعتماد المنقح؛ (ب) الفروق بين المتوسطات الفعلية لتكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين مقارنة بالمستويات القياسية الواردة في الاعتماد المنقح؛ (ج) التعديلات في أوجه الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف استنادا إلى الاحتياجات الفعلية والمتوقعة حتى نهاية فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتمثل تلك التغيرات نقصانا صافيا قدره ٣٠,٣ مليون دولار، نتيجة لزيادة الاحتياجات بمبلغ ٥٨,٥ مليون دولار في أوجه الإنفاق المتعلقة بالوظائف، وبمبلغ ٢٤,٣ مليون دولار في بند تكاليف الموظفين الأخرى، وانخفاض صافي الاحتياجات بمبلغ ٥٢,٥ مليون دولار في أوجه الإنفاق الأخرى غير المتعلقة بالوظائف (المرجع نفسه، الفقرة ٣٩). ويتضمن الجدولان ٢ و ٣ من تقرير الأمين العام تفاصيل عن التغيرات في شغل الوظائف والتغيرات الأخرى حسب وجه الإنفاق وحسب باب الميزانية.

النفقات الأخرى ذات الصلة

٢٠ - تعكس الزيادة البالغة ٥٨,٥ مليون دولار في إطار الوظائف زيادةً الاحتياجيات تحت بندَي المرتبات (٣,٩ ملايين دولار) والتكاليف العامة للموظفين (٥٤,٦ مليون دولار). وتحت بند المرتبات، تضمنت العوامل الرئيسية المساهمة في الزيادة انخفاض معدلات الشغور الفعلية لوظائف الفئة الفنية والفئات العليا عن المعدلات المدرجة في الميزانية، وتسويات كشوف المرتبات، ومتوسط الزيادات في درجات المرتبات، تقابلها تخفيضات تعزى إلى تطبيق جدول المرتبات الواحد وزيادة معدلات الشغور الفعلية لوظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها عن المعدلات المدرجة في الميزانية (المرجع نفسه، الفقرة ٤٥).

٢١ - وترد تفاصيل متوسط معدلات الشغور الفعلية لكل من وظائف الفئة الفنية والفئات العليا ووظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧ في الجدول البياني ٨ من تقرير الأمين العام، الذي يبين حدوث انخفاض في متوسط معدلات الشغور المدرجة في الميزانية فيما يتعلق بموظفي الفئة الفنية من ٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٨,٣ في المائة في عام ٢٠١٧ وزيادة فيما يتعلق بموظفي فئة الخدمات العامة من ٧,٣ في المائة إلى ٨,٣ في المائة للفترة نفسها.

٢٢ - وفيما يتعلق بالزيادات في تكاليف المرتبات، أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن التكاليف القياسية للمرتبات المدرجة في الميزانية لكل رتبة من رتب الوظائف الثابتة تستند إلى متوسط المرتبات الفعلية لتلك الرتبة في كل مركز من مراكز العمل. إلا أن التكاليف الفعلية للمرتبات تتألف من مرتبات في درجات وظيفية مختلفة لكل فئة بحسب تكوين الموظفين. وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بيّن استعراضٌ أُجرى للزيادات الفعلية في الفئات والدرجات الوظيفية وجود علاوات داخل الرتبة لموظفي كل من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة، وكان متوسط الزيادة الكلية ٠,٣٤ درجة وظيفية لموظفي الفئة الفنية و ٠,٢٥ درجة وظيفية لموظفي فئة الخدمات العامة.

٢٣ - وتحت بند التكاليف العامة للموظفين، تشمل العوامل الرئيسية المساهمة في الزيادة الصافية البالغة ٥٤,٦ مليون دولار زيادات تعزى إلى ما يلي: (أ) بدل الإعالة الجديد (الذي كان في السابق جزءاً من تكاليف المرتبات)؛ (ب) البدلات المتصلة بتنقل الموظفين، ومعظمها في إطار منح الانتقال والاستقرار (يوضح الشكل العاشر من التقرير اتجاهها)؛ (ج) إعانة تقاعدية تتعلق بجدول الأجور المنقح الداخل في حساب المعاش التقاعدي لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا؛ (د) مدفوعات خاصة تكبدتها محكمة الأمم المتحدة للمنازعات؛ (هـ) انخفاض معدلات الشغور في الفئة الفنية والفئات العليا (المرجع نفسه، الفقرة ٤٦).

٢٤ - وفيما يتعلق بأثر تطبيق جدول المرتبات الموحد للفئة الفنية والفئات العليا، أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن الآثار المالية المقدرّة استندت إلى البيانات المتعلقة بكشوف مرتبات الموظفين من فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وأنه تبين أن الآثار الفعلية تزيد في الواقع بمليوني دولار نتيجة للفروق في تكوين الموظفين وفي افتراضات الميزانية المستخدمة. وترى اللجنة أنه ينبغي بذل كل جهد لتحسين دقة الميزانية، بسبل تشمل وضع افتراضات الميزانية على أساس أحدث البيانات المتعلقة بتكوين الموظفين.

تكاليف الموظفين الأخرى

٢٥ - تقدّر الزيادات الصافية في تكاليف الموظفين الأخرى بمبلغ ٢٤,٣ مليون دولار، يتعلق مبلغ ١٤,٨ مليون دولار منه بنفقات البعثات السياسية الخاصة. وتُعزى الزيادات في تكاليف الموظفين إلى انخفاض معدلات الشغور الفعلية عن المعدلات المدرجة في الميزانية، بالدرجة الأولى في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، يقابله انخفاض الاحتياجات المتعلقة بإغلاق بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا وانخفاض النشر في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (المرجع نفسه، الفقرة ٥١). أما صافي الزيادة في الاحتياجات البالغ ٩,٥ ملايين دولار غير المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة فيشمل ما يلي: (أ) زيادة في نفقات السلامة والأمن تعزى إلى تكاليف العمل الإضافي في المقر ونيروبي وسانتياغو (١٢,٦ مليون دولار)؛ (ب) تكاليف تفعيل إطار التنقل والتطوير الوظيفي وتوفير الجاهزية المؤسسية والدعم لنظام أوموجا (٢,١ مليون دولار)؛ (ج) الاحتياجات الإضافية للتمويل المؤقت لوحدة إدارة الممتلكات والعمل الإضافي الناجم عن زيادة الدعم اللازم خلال دورتين للجمعية العامة (٢,٣ مليون دولار)؛ (د) زيادة الاحتياجات المتعلقة بمدفوعات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة نتيجة لزيادة عدد المشاركين في نيويورك (٢,٧ مليون دولار)، يقابلها انخفاض الاحتياجات المتعلقة بما يلي: '١' حالات التأخير في تعيين موظفين في إطار المساعدة المؤقتة العامة لدعم الولايات الجديدة لمجلس حقوق الإنسان (٢,٨ مليون دولار)؛ '٢' تأخر التناوب والإعادة إلى الوطن بالنسبة إلى مراقبي الأمم المتحدة العسكريين العاملين ضمن فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (١,٣ مليون دولار). وإضافة إلى ذلك، تعكس التسويات انخفاضاً صافياً قدره ٦,٦ ملايين دولار يتعلق بمواءمة الميزانية مع قيد النفقات حسب طبيعتها، على النحو المشار إليه في الفقرة ٩ أعلاه (المرجع نفسه، الفقرة ٥٢).

٢٦ - وفيما يخص النفقات الإضافية لتغطية تكاليف العمل الإضافي في إطار العمليات والخدمات الأمنية، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه أُدرجت موارد إضافية سابقاً في مخطط الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر A/69/416، الفقرة ١٣ (ب) '٦')، ولكنها لم تلق تأييداً من الجمعية العامة. وأُبلغت اللجنة أن العمل الإضافي شكّل جزءاً لا يتجزأ من الجهود المبذولة للقيام بالعمليات الأمنية وتوفير الخدمات الأمنية دون انقطاع في مجتمعات المقار. فقد شهدت فترات الستين الخمس الماضية اتجاهها نحو تزايد نفقات العمل الإضافي في إطار الخدمات الأمنية.

٢٧ - وفيما يتعلق بالتكاليف الإضافية المتعلقة بوحدة إدارة الممتلكات، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن هذه التكاليف تغطي ما يتعلق بإدارة الممتلكات من احتياجات نشأت نتيجة اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبما أن اللجنة أوصت سابقاً بتقديم بيان جدوى واضح إلى الجمعية العامة فيما يتعلق باعترام الإقامة الرسمية لوحدة جديدة لإدارة الممتلكات (انظر A/69/571)، لم تُدرج الموارد ذات الصلة في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن الأمانة العامة تعمل حالياً على تحديد كيفية معالجة هذه المسألة.

النفقات غير المتعلقة بالوظائف

٢٨ - ترد التفاصيل عن الاحتياجات المحفظة، بمقدار ٥٢,٥ مليون دولار، في أوجه الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف في الفقرات ٥٤-٧١ من تقرير الأمين العام. وتشمل ما يلي: صافي الانخفاض في الاحتياجات تحت بنود الخبراء الاستشاريين، والخبراء، وسفر الممثلين، والخدمات التعاقدية، واللوازم والمواد، وتحسين أماكن العمل؛ وتقابلها زيادات تحت بنود سفر الموظفين، ومصروفات التشغيل العامة، والأثاث والمعدات، والمنح والتبرعات، والتكاليف الأخرى.

٢٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية مرة أخرى أن الفروق الكبيرة تُعزى إلى مواءمة الميزانية مع قيد النفقات حسب طبيعتها، وهو ما أُشير إليه في الفقرة ٩ أعلاه، ولا سيما في حالة الخدمات التعاقدية (انظر A/72/606، الفقرة ٦٢ (و))، ومصروفات التشغيل العامة (المرجع نفسه، الفقرة ٦٣ (ه))، وتحسين أماكن العمل (المرجع نفسه، الفقرة ٦٧ (ج))، والمنح والتبرعات (المرجع نفسه، الفقرة ٦٨ (د)).

٣٠ - ووردت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، ببيان تفصيلي منقح للنفقات المتوقعة تحت كل باب من أبواب الميزانية حسب وجه الإنفاق والعامل المحدد الرئيسي، باستثناء الأثر الناجم عن المواءمة في نظام أوموجا. وفي هذا الصدد، وقفت اللجنة على عدة أمثلة لزيادات كبيرة في الإنفاق عما هو معتمد في الميزانية، بالنسب المئوية، وهي زيادات لا صلة لها بأي تعديلات ناجمة عن المواءمة المشار إليها أعلاه. وتشمل هذه الزيادات في الإنفاق ما يلي: (أ) زيادة قدرها ٥٨٠ ٥٠٠ دولار، ونسبتها ١٧٦ في المائة، تحت بند سفر الموظفين في الباب ٤، نزع السلاح؛ (ب) زيادة قدرها ٣٦٤ ٣٠٠ دولار، ونسبتها ٩٣ في المائة، تحت بند مصروفات التشغيل العامة في الباب ١٤، البيئة؛ (ج) زيادة قدرها ٢٠٠ ٦٤٥ دولار، ونسبتها ٥٨ في المائة، تحت بند سفر الموظفين في الباب ٢٨، الإعلام؛ (د) زيادة قدرها ٣٠٠ ٥٩٣ دولار، ونسبتها ٢٢٨ في المائة، تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى في الباب ٢٩ ألف، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية. وترى اللجنة أنه يلزم بذل مزيد من الجهود لتحسين تخطيط الميزانية وفرض الانضباط في الميزانية داخل الإدارات والمكاتب، ولا سيما فيما يتعلق بالنفقات غير المتعلقة بالوظائف، بهدف تقليل مستوى الفروق بين النفقات المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية والحفاظ على سلامة عملية الميزنة أثناء تنفيذ الميزانية. وإضافة إلى ذلك، تأمل اللجنة أن تُقدّم إلى الجمعية العامة، عند نظرها في التقرير، التفاصيل المنقحة عن الفروق في النفقات الفعلية، باستثناء الأثر الناجم عن المواءمة في نظام أوموجا.

الخبراء الاستشاريون

٣١ - من الفروق المتمثلة في المبالغ المنفقة تحت بند الخبراء الاستشاريين زيادة قدرها ١,٨ مليون دولار تحت الباب ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتُعزى أساساً، وفقاً لتقرير الأمين العام، إلى تطوير عدة تطبيقات، وإدارة قواعد البيانات، واختبار التطبيقات، وتصميم مواقع شبكية، والاستعانة بخبراء استشاريين لأغراض الدعم المرتبط بنظام أوموجا (المرجع نفسه، الفقرة ٥٨ (ه)). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن الدعم المرتبط بنظام أوموجا يشمل نفقات لتغطية تكاليف صيانة ليس لأي منها صلة باحتياجات من الدعم المرتبط بنظام أوموجا. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن أعضاء الفريق المعني بنشر نظام أوموجا في المقر، الذي أنشئ ليُساعد مؤقتاً في تنفيذ نظام أوموجا، سيكونوا قد عادوا إلى مكاتبهم أو إدارتهم الأصلية بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى

اعتزامها أن تطلب إلى مجلس مراجعي الحسابات القيام بعملية تحقق تتعلق بالفوائد المرتبطة بنظام أو موجه المبلغ عنها في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر A/72/7، الفقرة ٧٩).

تحسين أماكن العمل

٣٢ - فيما يتعلق بالفروق المبلغ عنها تحت بند تحسين أماكن العمل، يشير الأمين العام إلى أن الجمعية العامة أذنت بإنفاق ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠١٧ من أجل تنفيذ استراتيجية أماكن العمل المرنة في مبنى الأمانة العامة، المقرر تمويلها من الموارد المتاحة (القرار ٢٧٢/٧١، الجزء السادس عشر)). وبينما استُوعب مبلغ ٤,٨ ملايين دولار، يمثل الرصيد البالغ ٥,٢ ملايين دولار تحت الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، احتياجات إضافية لتنفيذ المشروع (انظر A/72/606، الفقرة ٦٧ (ب)).

الالتزامات غير المصفاة

٣٣ - يشير الأمين العام، في الفقرة ٧٣ من تقريره، إلى أن قيمة الالتزامات غير المصفاة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بلغت ١٥٥,٩ مليون دولار، بينما بلغت قيمتها المتحقق منها ما قدره ١٤٠,٨ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، أن مستوى الالتزامات غير المصفاة قد انخفض منذئذ ليلغ ١٣٨ مليون دولار في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفيما يتعلق بالتوصيات ذات الصلة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات بشأن مستوى الالتزامات غير المصفاة (انظر A/72/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرات ٢٥-٣٤)، أُبلغت اللجنة بأنه صدرت توجيهات مفصلة إلى الإدارات والمكاتب بشأن استعراض الالتزامات المفتوحة لتقرير الإبقاء عليها و/أو تصفيتها. وعلاوة على ذلك، فقد بدأ العمل بلوحة متابعة لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال وتقرير يتعلّقان بالالتزامات المفتوحة والمسبقة والمغلقة. وتكرر اللجنة الإعراب عن توقعها أن يقدم الأمين العام في تقارير الأداء المقبلة المزيد من المعلومات فيما يتعلق بالالتزامات غير المصفاة، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات (انظر أيضا A/70/619، الفقرة ٢٩).

٣٤ - وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا، عند استفسارها، بأن وفورات الفترة السابقة من الالتزامات غير المستخدمة التي تآتت في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بلغت نحو ٤٥,٦ مليون دولار، وستُدْرَج لثقبال أنصبة عام ٢٠١٨ المقررة على الدول الأعضاء عقب انتهائها من المناقشات بشأن ميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

ثالثا - أبواب الإيرادات

٣٥ - على النحو المبين في الجدول ٩ والفقرة ٧٤ من تقرير الأمين العام، يبلغ مجموع الزيادة تحت أبواب الإيرادات ما قدره ١٤,٥ مليون دولار، ويمثل هذا المجموع الزيادات التالية: (أ) زيادة قدرها ٧,٥ ملايين دولار تحت باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين؛ (ب) زيادة قدرها ٤,٩ ملايين دولار تحت باب الإيرادات ٢، الإيرادات العامة؛ (ج) زيادة قدرها ٢,٢ مليون دولار تحت باب الإيرادات ٣، الخدمات المقدمة إلى الجمهور. وتمثل الزيادة في صافي الإيرادات تحت باب الإيرادات ٣، كما هو مبين في الفقرات ٧٧-٧٩ من التقرير، الحصيلة المجمعة لصافي الانخفاض في إجمالي الإيرادات (١,٠ مليون دولار) وصافي الانخفاض في مجموع النفقات (٣,٢ ملايين دولار).

رابعاً - الاستنتاج

٣٦ - يرد الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه في الفقرة ٨١ من تقرير الأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية، واضعة في الاعتبار تعليقاتها وملاحظاتها الواردة في الفقرات السابقة، أن تحيط الجمعية العامة علماً بهذا التقرير وتوافق على التقديرات المنقحة في إطار أبواب النفقات، وتقديرات الإيرادات ذات الصلة، لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، على النحو المبين في الجدولين ٣ و ٩ من تقرير الأمين العام.

